مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: العوامل المؤثرة في الاستثمار الأجنبي المباشر في الجمهورية العربية السورية
اسم الكاتب: د. محمد الحسين، د. جمال اليوسف، منال سليمان صقر
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/4377
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 23:32 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (34) العدد (5) 2012
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (34) No. (5) 2012

العوامل المؤثرة في الاستثمار الأجنبي المباشر في الجمهورية العربية السورية

الدكتور محمد الحسين*
الدكتور جمال اليوسف**
منال سليمان صقر***

(تاريخ الإيداع 9 / 9 / 2012. قُبِل للنشر في 13 / 12 / 2012)

□ ملخّص □

يهدف البحث إلى دراسة العوامل المؤثرة في الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال صياغة مدخل كمي يمكن اعتماده، ويتحدد من خلاله تأثير العوامل الداخلية والخارجية في الاستثمار الأجنبي المباشر.

وقد اعتمدت الباحثة على المنهج الاستقرائي الرياضي لبحوث العمليات باعتماد أسلوب التحليل العاملي. وتوصلت بعد الدراسة والتحليل إلى النتائج الآتية:

1- يختلف حجم مشاريع الاستثمار الأجنبي في سورية باختلاف القطاعات الاقتصادية، إذ تتركز في قطاعات الصناعات التحويلية، والقطاع المالي، والنقل والمواصلات، والاتصالات بالدرجة الأولى بالموازنة مع القطاعات الأخرى.

2- يختلف حجم مشاريع الاستثمار الأجنبي في سورية باختلاف المناطق الجغرافية، إذ تتركز في المنطقتين الجنوبية والشمالية بالموازنة مع المناطق الأخرى.

3- تُوصل إلى نموذج كمي لإدارة الاستثمار الأجنبي في سورية يراعي المتغيرات المدروسة، ويحدد تأثيراتها السلبية أو الإيجابية، ويصنفها حسب أهميتها النسبية.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، التحليل العاملي، النموذج الكمي.

*أستاذ- قسم إدارة الأعمال- كلية الاقتصاد- جامعة دمشق- دمشق- سورية.
**أستاذ مساعد- قسم إدارة الأعمال- كلية الاقتصاد- جامعة دمشق- دمشق- سورية.
***طالب دراسات عليا (دكتوراه)- قسم إدارة الأعمال- كلية الاقتصاد- جامعة دمشق- دمشق- سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (34) العدد (5) 2012
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (34) No. (5) 2012

Factors Affecting Foreign Direct Investment(FDI) in The Syrian Arab Republic

Dr . MohammedAl Hussein [*]
Dr. JamalAl-Youssef [**]
Manal Sakr [***]

(Received 9 / 9 / 2012. Accepted 13 / 12 / 2012)

□ ABSTRACT □

The research aims at studying the factors affecting foreign direct investment through the formulation of an adoptable quantitative approach, and through which the impact of internal and external factors on foreign direct investment can be determined.

The researcher relied on inductive mathematical approach to operations research by adopting factor analysis method. After the study and analysis, we come up with following results:

1- The volume of foreign investment projects in Syria varies with the differences in economic sectors, where they are mainly found in the sectors of manufacturing, finance, transportation and communications compared with other sectors.

2 – The volume of foreign investment projects in Syria varies with the differentces in geographical areas, where they are are mainly found in the southern and northern regions compared with other regions.

3 – the study comes up with a quantitative model for the management of foreign investment in Syria that takes into account variables studied and determines whether they affect, positively or negatively and categorizes them according to their relative importance.

Keywords: Foreign Direct Investment (FDI), Factor Analysis, Quantitative Model

[*]**Professor, Department of Business Administration, Faculty of Economics, Damascus University, Damascus, Syria.**
[**]**Assistant Professor, Department of Business Administration, Faculty of Economics, Damascus University، Damascus، Syria.**
[***]**Postgraduate Student (PhD), Department of Business Administration, Faculty of Economy, Damascus University, Damascus, Syria.**

مقدمة:

تنامى الاهتمام بالاستثمارات الأجنبية المباشرة مع اتجاه دول العالم نحو مزيد من التحرر الاقتصادي، والانفتاح، وتراجع دور الدولة في النشاط الاقتصادي لصالح القطاع الخاص، وزيادة التكتلات الاقتصادية الكبيرة، وما ترتب على ذلك من تزايد جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يعد أحد الأدوات لتحقيق النمو الاقتصادي.

لقد بدأت سورية تهتم بالاستثمارات الأجنبية فيها منذ ثمانينات القرن الماضي، إذ حقق الاقتصاد السوري تطوراً ملحوظاً من خلال السعي إلى خلق بيئة ملائمة للاستثمار الأجنبي المباشر. ففي منتصف ثمانينات القرن الماضي صدر قرار المجلس الأعلى للسياحة الناظم للاستثمار الأجنبي في قطاع السياحة، كذلك صدر تشريع خاص بالاستثمار الزراعي. وكانت أهم الخطوات في مجال حفز الاستثمار الأجنبي صدور قانون الاستثمار رقم /10/ لعام 1991 وتعديلاته. وبعد ذلك تتالت النصوص والتشريعات في السنوات الأخيرة لتفتح قطاعات الاقتصاد جميعها أمام الاستثمار المحلي والأجنبي الخاص؛ وكان آخرها المرسومان التشريعيان /8/ و/9/ لعام 2007 اللذان تضمنا تشريعاً جديداً للاستثمار يوفر مزايا وتسهيلات هامة عدة للمستثمرين، وإحداث الهيئة العامة للاستثمار في سورية. كما نلاحظ تبسيطاً ملموساً للنظام الضريبي، إذ صدرت تشريعات ضريبية عدة محفزة للاستثمار حددت سقف ضريبة الدخل على المشاريع الاستثمارية بـ 22% من صافي الأرباح في القطاعات جميعها ماعدا السياحة، إذ حددت ضريبة الدخل بـ 2.5% من الإيراد العام للفنادق والمشاريع السياحية. من ناحية ثانية أقامت الحكومة السورية أربع مدن صناعية كبيرة في كل من عدرا وحسياء وحلب ودير الزور بتسهيلات كثيرة ومشجعة للاستثمار الأجنبي المباشر. كما تدرس إمكانية إقامة مناطق أخرى في درعا والسويداء وغيرها من المدن السورية. إنّ هذه الجهود وغيرها إضافة إلى تبسيط إجراءات الاستثمار تهدف إلى خلق مناخ استثماري، وتكوين بيئة جاذبة للاستثمار في سورية من خلال توفير حوافز ومزايا وتسهيلات لجذب المستثمرين سواء أكانوا محليين أم غير محليين.

مشكلة البحث:

يتبين لنا من خلال مراجعة مسيرة الاستثمار الأجنبي المباشر في سورية خلال العقدين الماضيين، تركيزاً كبيراً للاستثمار في محافظات دمشق وريف دمشق وحلب، وتركيزاً أقل في محافظات حمص وحماه واللاذقية وطرطوس ودرعا، في حين لم تستفد باقي المحافظات من الاستثمار الأجنبي المباشر إلا بقدر محدود جداً.

كما يتبين لنا تركيزاً قطاعياً للاستثمار في قطاع السياحة والنقل ومؤخراً قطاع العقارات، وتركيزاً أقل في قطاع الصناعة (رغم التطور الذي حصل في الاستثمار الصناعي بعد إقامة المدن الصناعية). كما بدأ قطاع المال والتأمين يسجل اهتماماً في السنوات الأخيرة، أما قطاع الزراعة والبنى التحية والطاقة – باستثناء الاستثمار في النفط – فما زال دون المستويات المأمولة.كما نلاحظ استمرار بعض المعوقات الإدارية والبيروقراطية والروتين، على الرغم من الجهود الحثيثة التي بذلتها الحكومة لحل عدد كبير منها.

بناءً على ذلك تتلخص مشكلة البحث بالنقاط الآتية:

– عدم فهم العوامل الأساسية المؤثرة في الاستثمار الأجنبي المباشر.

– إن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في سورية ما زال دون الطموح، ودون مستوى الفرص المتاحة؛ وهناك إمكانية لزيادة حجم هذه الاستثمارات.

– تركز الاستثمار الأجنبي المباشر في سورية في قطاعات محددة، وفي مناطق جغرافية محددة؛ وهذا لا يتناسب مع التوجهات التنموية في سورية.

لذلك فإن الباحثة ستحاول في هذا البحث تحديد العوامل المؤثرة في الاستثمار الأجنبي المباشر، وتقديم مدخلاً كمياً لإدارة الاستثمار الأجنبي المباشر باستخدام الأساليب الكمية في الإدارة، وتنظيم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجمهورية العربية السورية،بما ينعكس إيجاباً على استقطاب مزيداً من الاستثمار الأجنبي المباشر.

أهمية البحث وأهدافه:

يكتسب هذا البحث أهميته من جانبين:

الأهمية العملية: تتمثل الأهمية العملية للبحث في العمل على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إذ أصبح استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر ضرورة حتمية، وليس مجرد صيغة تكميلية، إذ يعد الاستثمار الأجنبي المباشر أحد الموارد الرئيسية من الاستثمارات الكلية لتنفيذ الخطط الخمسية وتطويرها في الجمهورية العربية السورية إضافة لدوره في نقل التكنولوجيا المتطورة والمشروعات والمهارات الإدارية، التي يمكن أن تساعد في تطوير البنية الإنتاجية والخدمية.

الأهمية العلمية: تتمثل الأهمية العلمية للبحث في تطبيق أسلوب التحليل العاملي بوصفه مدخلاً كمياً يمكن من خلاله تحديد العوامل المؤثرة في الاستثمار الأجنبي المباشر، وتصنيفها حسب أهميتها النسبية، ما يسهم في خلق بيئة استثمارية قادرة على جذب الاستثمارات الأجنبية إليها،ويرفع من فعالية الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال التوزيع الأمثل /قطاعياً ومكانياً / لهذه الاستثمارات.

كما يهدف البحث إلى:

– دراسة توزع الاستثمارات الأجنبية المباشرة قطاعياً ومكانياً من خلال دراسة مدى اختلاف حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الشركات الأجنبية المستثمرة في سورية باختلاف القطاعات الاقتصادية والمناطق الجغرافية.

– دراسة العوامل المؤثرة في الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال صياغة مدخل كمي يمكن اعتماده ويتحدد من خلاله تأثير العوامل الداخلية والخارجية في الاستثمار الأجنبي المباشر ليصار إلى تلافي آثارها السلبية بغية جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

فرضيات البحث:

– يختلف حجم مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في سورية باختلاف القطاعات الاقتصادية.

– يختلف حجم مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في سورية باختلاف المناطق الجغرافية.

– تتأثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة بمجموعة من العوامل "القطاعات الاقتصادية، والفرص الاستثمارية المتاحة، والمناطق الجغرافية، والظروف الاقتصادية المتاحة، والسياسة النقدية، ومعدل النمو الاقتصادي، والقدرة الشرائية، والتضخم، وعوائد الاستثمار الأجنبي المباشر".

منهجية البحث:

اعتمدت الباحثة على المنهج الاستقرائي الرياضي لبحوث العمليات من خلال تحديد العوامل المؤثرة في الاستثمار الأجنبي المباشر في سورية باعتماد أسلوب التحليل العاملي Factor Analysis. وهو يشكل مجموعة من الأساليب الإحصائية التي تهدف إلى دراسة تأثير مجموعة من العوامل أو المتغيرات المتعلقة بظاهرة معينة وفي دراستنا (الاستثمار الأجنبي المباشر)، إذ يتم التوصل إلى نموذج كمي مقترح لإدارة الاستثمار الأجنبي المباشر يشمل المتغيرات الداخلة في التحليل جميعها، ويبين مدى تأثيرها وأهميتها النسبية بما ينعكس إيجاباً على استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشر مستقبلاً.

مجتمع وعينة البحث:

يشمل مجتمع البحث الشركات الأجنبية التي تستثمر في سورية على شكل استثمار أجنبي مباشر، وقد بلغ عدد المشاريع الاستثمارية الأجنبية في سورية(150) مشروعاً من بداية 2004 إلى نهاية 2010، في حين هناك 5000 ترخيصاً لشركات لم تباشر الاستثمار في سورية بعد. ولتحديد حجم العينة اعتُمد قانون العينة الإحصائية الآتي[1]:

$$n = \frac{P(1-P)}{\frac{P(1-P)}{N} + \frac{E^2}{S.D^2}}$$

إذ : n : حجم عينة البحث.

N : حجم مجتمع البحث.

P : قيمة احتمالية تتراوح قيمتها بين الصفر والواحد $P = 0.5$

E : نسبة الخطأ المسموح فيه وهو غالباً يساوي $E = 0.05$

$S.D$: الدرجة المعيارية وتساوي (1.96) عند معامل ثقة 95%

بناءً على ما سبق بلغ مجموع أفراد العينة من الشركات (109)، ستُسحب عشوائياً من إجمالي مجموع الشركات باستخدام العينة العشوائية البسيطة.

أدوات البحث:

لتحقيق أغراض البحث وبعد الاطلاع على الدراسات العربية والأجنبية التي تتعلق بموضوع هذه الدراسة صممت الباحثة أداة الدراسة. وقد اشتملت الأداة على ثلاثة أقسام أساسية، فتضمن القسم الأول: معلومات خاصة بالأفراد شملت متغيرات الجنس، والتحصيل العلمي، والمنصب الإداري، والخبرة المهنية. وتضمن القسم الثاني: معلومات خاصة بالشركات شملت متغيرات خبرة الشركة، وحجم الشركة من جهة عدد العاملين فيها، وحجم الشركة من جهة رأس المال، ومكان عمل الشركة، وحجم الاستثمار الأجنبي من رأس المال الكلي، ونطاق عمل الشركة. أما القسم الثالث: فتضمن المحاور الأساسية في الاستبانة؛ ويشمل خمس محاور: المحور الأول: تضمن علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالقطاعات الاقتصادية، والمحور الثاني: تضمن علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالمناطق الجغرافية، أما المحور الثالث: فقد تضمن اتجاه المستثمرين الأجانب تجاه الفرص الاستثمارية المتاحة، والمحور الرابع: احتوى عوائد الاستثمار الأجنبي المباشر، والمحور الخامس: تضمن السياسات الاقتصادية الكلية. ويتفرع عن المحور الخامس

ما يأتي: السياسة المالية، والتجارة الخارجية، والسياسة النقدية، ومعدل النمو الاقتصادي، والقدرة الشرائية، والتضخم، والظروف الاقتصادية الخارجية.

وقد وزعت الدرجات على عبارات الاستبانة البالغ عددها (41) فقرة وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي، وذلك بإعطاء الدرجة/5/ للاحتمال "موافق بشدة"، والدرجة/4/ للاحتمال "موافق"، والدرجة/3/ للاحتمال "محايد"، والدرجة/2/ للاحتمال "غير موافق"، والدرجة /1/ للاحتمال "غير موافق على الإطلاق". كذلك استُخدمت حزمة البرامج SPSS.17 للتحليل الإحصائي، وقد حُللت البيانات التي جُمعت عن طريق أداة الدراسة باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة.

وأُخْضِعَتْ هذه الاستبانة لاختبار الموثوقية من الناحية العلمية والإحصائية للتأكد من مدى صلاحيته، إذ عُرضت على مجموعة من الأكاديميين لتقييمها، وقد عُدِّلَتْ الاستبانة وفقاً لملاحظاتهم. كما اختبر ثبات أداة البحث باستخدام ألفا كرونباخ، وقد وزعت الاستبانة على عينة استطلاعية مؤلفة من /10/ شركات، وبلغ معامل الثبات الكلي (0.85)، وهو مقبول لأغراض الدراسة.

الدراسات السابقة:

1- دراسة (عابد فضلية، 2001) بعنوان: واقع الاستثمار في سورية في ظل قانون الاستثمار رقم/10/ لعام 1991[2]. هدفت هذه الدراسة إلى بحث واقع الاستثمار في سورية في ظل قانون الاستثمار رقم/10/ لعام 1991. إذ يمثل قانون الاستثمار رقم (10) لعام 1991 واحداً من أهم الخطوات التشريعية التي قامت بها الدولة لتشجيع الاستثمار الوطني والأجنبي في سورية. فالاستثمار هو مشروع تنموي مستمر يسهم في إقامة التنسيقات الصحيحة وتعميق التشابك والترابط بين القطاعات الاقتصادية، بما يحقق الانسجام والتكامل بين فروع الإنتاج الوطني المختلفة. ويشترط لتحقيق ذلك توافر المناخ الاستثماري المنسجم والملائم القائم على سلسلة من المقومات الاقتصادية والسياسية والقانونية والاجتماعية والثقافية المترابطة والمتكاملة. وفي تحليل نتائج تطبيق القانون /10/ لتشجيع الاستثمار على الواقع، نجد بعض المؤشرات الاقتصادية الإيجابية وبعض المؤشرات السلبية فيما يتعلق بمعدلات تنفيذ المشروعات المرخصة على أساس هذا القانون وبطبيعتها الهامشية، والمستويات المنخفضة لتشغيل اليد العاملة، وعلى الأخص بالمعوقات الإدارية التي تعترض تنفيذ المشاريع الاستثمارية في سورية.ورغم بعض الثغرات التي تتصف بها تشريعات الاستثمار في سورية، إلا أن النتائج التي تحققت على الواقع لم تكن على مستوى هذه التشريعات، ما يدل على وجود تشريعات أخرى (بخلاف تشريعات الاستثمار) معوقة وقاصرة "كقانون الضرائب"، ومتقادمة "كقانون التجارة، وقوانين الإيجار..". كما تبرز أهمية إلغاء بعض القوانين إلغاءً تاماً، وسن قوانين إضافية للإسهام في توفير ما يسمى بـ "المناخ الملائم للاستثمار".

2- دراسة (إياد خالد شلاش المجالي، 2001) بعنوان: أثر المتغيرات الاقتصادية في حجم الاستثمار الأجنبي في بورصة عمان للأوراق المالية خلال الفترة(1994-2009).[3]هدفت هذه الدراسة إلى دراسة العوامل المؤثرة في حجم صافي الاستثمار الأجنبي في بورصة عمان للأوراق المالية. وقد عُدَّ متغير حجم صافي الاستثمار الأجنبي مؤشراً على حجم الطلب على الاستثمار في أسهم السوق. وبينت الدراسة أثر كل من متغير أسعار الصرف الحقيقة، ومتغير عرض النقد، ومتغير سعر السهم السوقي، ومتغير حجم الإنفاق المحلي والأجنبي، في حجم صافي الاستثمار الأجنبي خلال السنوات (1978-2007). وقد هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر تلك العوامل باستخدام نموذج (VAR)، ونموذج تصحيح متجهات الخطأ (ECM)، واستخدام اختبار ديكي فولر لمعرفة "إذا كانت متغيرات

الدراسة مستقرة مع مرور الزمن؟"، واختبار جوهانس للتكامل المشترك لبيان وجود علاقة توازنية في المدى الطويل بين المتغيرات، كذلك استخدمت أداتان رئيستان للتحليل، هما: مكونات التباين، ودالة الاستجابة لرد الفعل. وبينت نتائج الاختبارات الإحصائية أن متغيرات الدراسة ليست مستقرة عند المستوى إلا أنها تستقر بعد أخذ الفريق الأول، وأنها متكاملة من الدرجة الأولى، ما يدل على إمكانية استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية لتقدير العلاقة بين المتغيرات؛ لأنها تعطي نتائج مضللة، وأشارت نتائج اختبار تحليل التكامل المشترك إلى وجود علاقة توازنية بين المتغيرات في المدى الطويل، وبينت نتائج اختبار جرينجر للسببية وجود علاقة سببية بين المتغيرات، بعضها علاقة أحادية الاتجاه، وبعضها الآخر علاقة تبادلية. كما أظهرت نتائج تطبيق اختبار تصحيح الخطأ معنوية النموذج القياسي، وعدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي، وجاءت نتائج نموذج (VAR) متفقة مع فرضيات الدراسة.

3- دراسة (عدنان غانم ولبنى المسيبلي، 2003) بعنوان: دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في التنمية الاقتصادية في الجمهورية اليمنية[4].هدفت هذه الدراسة إلى استعراض المناخ الاستثماري السائد في اليمن، ومعوقات الاستثمار فيه، وتسليط الضوء على دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في التنمية الاقتصادية. لقد اتُبع التحليل الوصفي والأسلوب الإحصائي القياسي في عرض المعلومات والبيانات، وتحليلها. واستخدم معادلات الانحدار البسيط والمتعدد ومعامل التحديد واختبار مستوى المعنوية واختبار دربون واتسن (D .W) من خلال الاستعانة بالبرمجيات الجاهزة. وقد توصل البحث إلى أن حجم الاستثمارات متواضع، وأن دورها في التنمية الاقتصادية ضعيف. ويعود ذلك إلى أن المناخ الاستثماري السائد الذي لم يكن مهيئاً لجذب هذه الاستثمارات، على الرغم من أن قانون الاستثمار تضمن ميزات وإعفاءات ممنوحة للمشاريع الاستثمارية عدة، ومعاملة المستثمر الأجنبي معاملة المستثمر اليمني، إلا أن هذا القانون وتعديلاته لم تؤدي إلى زيادة حجم الاستثمار الأجنبي المتوقع بسبب العوامل الأخرى المكونة للمناخ الاستثماري.

4- دراسة (Ramin Coouper, Lee, Mohammad Hamzah,2004) بعنوان: العلاقة بين متغيرات الاقتصاد الكلي ومؤشرات سوق العمل في سنغافورة[5].هدفت هذه الدراسة إلى دراسة العلاقة بين متغيرات الاقتصاد الكلي، وأسعار الفائدة، ومستويات الأسعار، وأسعار الصرف، وعرض النقود، ومؤشرات سوق رأس المال في سنغافورة، ومؤشر قطاع التمويل، ومؤشر قطاع العقارات، ومؤشر قطاع الفنادق، ومدى أثر هذه المتغيرات في الاستثمار في سوق الأسهم، وباقي القطاعات الاقتصادية الأخرى. استخدم الباحثون طريقة يوهانسن للتكامل المشترك لتفسير توازن العلاقة بين المتغيرات في المدى الطويل. وقد خلصت دراستهم إلى وجود علاقة بين مؤشرات سوق الأسهم في سنغافورة، ومؤشر قطاع العقار، والرقم القياسي العام، وأسعار الفائدة طويلة الأجل والإنتاج الصناعي، وعرض النقود، وأسعار الصرف، وأن هذه العلاقة تكون أوضح في الفترة الزمنية القصيرة. وبين الباحث أنه يجب على الدولة توخي الحذر عند محاولتها إحداث تغيرات في الاقتصاد من شأنها أن تؤثر في متغيرات الاقتصاد الكلي مثل النقود، وأسعار الفائدة، وسعر الصرف لإجراء عمليات التصحيح الاقتصادية.

5- دراسة (هيثم الخمشان، 2006) بعنوان: إسهام الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي في ظل اقتصاد منفتح الأردن(1970-2004)[6].تناول الباحث في دراسته مقدار الإسهام التي يضيفها الاستثمار الأجنبي المباشر للاقتصاد الأردني، والنمو الاقتصادي خاصة، وقد استخدم طريقة المربعات الصغرى العادية للسنوات (1970-2004). كما بين أن الأردن إحدى الدول الجاذبة للاستثمار الأجنبي في المنطقة لتوافر مقومات اقتصادية، وسياسية، واجتماعية كثيرة، شجعت كثيراً من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة في شتى مجالات الحياة

ونواحيها. وقد خلصت الدراسة إلى أن الاستثمار الأجنبي يسهم إسهاماً مباشراً في رفد الاقتصاد الأردني على المستويين العام والقطاعي. كما يسهم الاستثمار الأجنبي المباشر في إقامة علاقات اقتصادية جديدة مع مستثمرين محليين ومستثمرين من دول أخرى، وتطوير الخطط والبرامج الاقتصادية المستقبلية، وتعزيز مستوى التنافسية للدولة.

6- دراسة (عبد الرحيم بوادقجي وخزامى الجندي، 2010) بعنوان: الاستثمار في الجمهورية العربية السورية[7]. هدفت هذه الدراسة إلى تحليل الواقع الاستثماري في الجمهورية العربية السورية، لتأمين مناخ الاستثمار الضروري القادر على رفع معدل النمو الاستثماري، ومن ثم معدل النمو الاقتصادي، وذلك بتوفير البيئة الاقتصادية الضرورية لجذب الاستثمارات الممكنة، وزيادة معدل العمالة. كما يؤكد البحث ضرورة اتخاذ المواقف الإستراتيجية التي من شأنها وقف التحدي أمام تأمين الاستثمار الخارجي، وعلى الأخص الاستثمار الأجنبي المباشر، وتوفير فرص العمل اللازمة في الاقتصاد الوطني، وذلك من أجل رسم السياسات المتكاملة لتحقيق الأهداف المرسومة بما يتعلق بتحسين المستوى المعيشي للعاملين عن طريق تأمين فرص العمل، ورفع أجورهم وفق قيمة العمل.

وتبين نتائج الدراسة أن غالبية الاستثمارات اتجهت إلى القطاعات ذات المردود السريع، وتمركزت في المدن الكبرى ما سبب فقدان سورية بعض الفرص الاستثمارية بسبب غياب المعلومات عن ميزات الاستثمار في بعض المناطق النائية، وعدم تهيئة فرص الاستثمار، وضعف البنية التحتية الاستثمارية في هذه المناطق.

أيضاً إن الاستثمار والاستثمار الأجنبي المباشر لا يزالان مقيدان بعوامل إدارية ضاغطة عدة، فضلاً عن أن إمكانيات القطاع الخاص في المساهمة في الاستثمار الأجنبي المباشر، ومهارة اليد العاملة المحلية يعد من أهم العوامل المؤثرة في قرارات الاستثمار الأجنبي المباشر.

7- تعقيب على الدراسات السابقة:

تدل معظم الدراسات على أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر الذي بدأ يستحوذ على الاهتمام الأكبر في الوقت الراهن؛ وهو ما نلاحظه في المؤتمرات والندوات المقامة حالياً، ومن هنا تأتي أهمية هذه الدراسة لمتابعة ما توصلت إليه الدراسات السابقة.

أغلب الدراسات السابقة خلصت إلى أن المحفزات التي اتُبِعت لدعم الواقع الاستثماري لم تأت بالنتائج المرجوة من جهة جذب الاستثمارات، وبالأخص الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة مع اختلاف البلدان قيد الدراسة، ما جعل هذا البحث يتميز عن غيره من جهة قيامه باقتراح مدخل كمي متكامل لتنمية النشاط الاستثماري السائد في سورية الذي سينعكس إيجاباً على إدارة رأس المال الأجنبي المباشر، والتحكم به.

تاسعاً: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر:

تنامي الاهتمام بالاستثمارات الأجنبية المباشرة مع اتجاه دول العالم نحو مزيد من التحرر الاقتصادي، والانفتاح، وتراجع دور الدولة في النشاط الاقتصادي لصالح القطاع الخاص، وزيادة التكتلات الاقتصادية الكبيرة، وما ترتب على ذلك من تزايد جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بوصفه أحد الأدوات لتحقيق النمو الاقتصادي.

فمفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء من الاستثمارات أو كلها في المشروع المعين،هذا بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك، أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار، فضلاً عن قيام الاستثمار الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية، والتكنولوجية، والخبرة الفنية في المجالات جميعها إلى الدول المضيفة.أمّا مفهوم الاستثمار غير المباشر فهو ينطوي على تملك الأفراد أو الهيئات أو الشركات على بعض الأوراق

المالية دون ممارسة أي نوع من الرقابة، أو المشاركة في تنظيم المشروع الاستثماري وإدارته. ويعد الاستثمار في الأوراق المالية استثماراً قصير الأجل بالموازنة بالاستثمار الأجنبي المباشر[8].

وهناك تعاريف عدة للاستثمار الأجنبي المباشر تحمل في طياتها معناً واحداً، وردت للمنظمات والهيئات الدولية وكذلك الكتاب الاقتصاديين نحاول أن نورد أهمها فيما يأتي:

– يعرف صندوق النقد الدولي الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه "الاستثمار الدولي الذي يعكس حصول كيان مقيم – شركة أو مؤسسة أو مصرف– في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر، ويشار إلى الكيان المقيم بالمصطلح"المستثمر المباشر" وإلى المؤسسة بالمصطلح "مؤسسة الاستثمار المباشر". وتنطوي المصلحة الدائمة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر، والمؤسسة، إضافة إلى تمتع المستثمر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة[9].

ومن تعريفات الاستثمار الأجنبي المباشر أيضاً نورد:

– حصة ثابتة للمستثمر المقيم في اقتصاد ما، في مشروع مقام في اقتصاد آخر[10].

– المال المستثمر الذي ينتقل عبر حدوده الوطنية لإنشاء مشروع اقتصادي،أو تشغيلهسواء بمفرده أو بإسهام عناصر وطنية معه[11].

– تملك المستثمر الأجنبي لكامل المشروع، أو لجزء منه[12].

– قيام مؤسسة بإنشاء فرع لها في الخارج ، أو زيادة رأس مال هذا الأخير، أو المشاركة في إنشاء مؤسسة جديدة أو الإسهام في مؤسسة قائمة ، شريطة أن يكون للطرف الأجنبي تأثير حقيقيّ في إدارة هذه المؤسسة[13].

– التملك الجزئي، أو المطلق للطرف الأجنبي لمشروع الاستثمار سواء أكان مشروعاً للتسويق أم للبيع أم للتصنيع والإنتاج أم أي نوعٍ آخرٍ من النشاط الإنتاجي أو الخدمي[14].

– كل استثمار يتم خارج موطنه، بحثاً عن دولة مضيفة، سعياً وراء تحقيق حزمة من الأهداف الاقتصادية والمالية والسياسية سواءً لهدف مؤقت، أو لأجل محدد، أو لأجيال طويلة الأمد[15].

– تحركات رأس المال ليس في شكل حصص ملكية فقط ؛ وإنما في شكل آلات، وتكنولوجيا، ومعرفة، ومهارات.[16].

ولا يقتصر الاستثمار المباشر على المعاملة المبدئية، أو الأصلية التي أدت إلى قيام العلاقة المذكورة بين المستثمر والمؤسسة، بل يشمل أيضاً المعاملات اللاحقة بينهما جميعها، والمعاملات جميعها بين المؤسسات المنتسبة، سواء كانت مسهمة أو غير مسهمة[17].

ومن خلال الاستعراض السابق لتعريف الاستثمار الأجنبي المباشر، نجد أنها تدور في فضاء واحد، ومتفقة من جهة المبدأ على قيام طرف أجنبي (مستثمر) بالاستثمار داخل البلد المضيف؛ وبالتالي تمكننا أن نخلص إلى وضع التعريف التالي للاستثمار الأجنبي المباشر: " قيام طرف أجنبي بالاستثمار في الموجودات في دول أخرى، من خلال الإسهام في تكوين الاقتصاد الوطني ورفده بقيمة مضافة جديدة، إذ يكون للمستثمر دور فعال في إدارة موجوداته من خلال تأسيس الشركات، أو المشاركة في استثمارات قائمة، أو الإدماج مع شركة وطنية.

ووفقاً للمعيار الذي وضعه صندوق النقد الدولي يكون الاستثمار مباشراً، عندما يمتلك المستثمر الأجنبي 10%، أو أكثر من أسهم رأس مال إحدى مؤسسات الأعمال، ومن عدد الأصوات فيها، فتكون هذه الحصة كافية للسماح المستثمر إبداء رأيه في كيفية الإدارة[18] .في حين يرى بعض الاقتصاديين أنه في حال زادت حصة شركة الاستثمار

الأجنبي المباشر عن نسبة تتراوح بين (10% حتى 25%) فأكثر فإن الاستثمار يعد مباشراً. إذ يرى هؤلاء الاقتصاديون أيضاً أنه ليس هناك من معايير محددة لتصنيف الشركات الأجنبية التي لها حصص في استثمارات أجنبية، إلا أن يشترط مشاركتها بصورة واضحة تعد استثماراً مباشراً[13].

وخلاصة القول فإنه لابد من توافر عنصرين في الاستثمار الأجنبي المباشر هما: الملكية: إذ من الممكن أن تكون ملكية المستثمر الأجنبي لكامل الاستثمارات في مشروع معين أو لجزء منها. الإدارة: قد يمتلك المستثمر الأجنبي السيطرة الكاملة على الإدارة والتنظيم أو قد يشارك في إدارة المشروع مع مستثمر محلي في حالة الاستثمار المشترك[18].

النتائج والمناقشة:

1- اختبار الفرضية الأولى:

يختلف حجم مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في سورية باختلاف القطاعات الاقتصادية.

لدراسة الفرق في حجم مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر حسب القطاعات الاقتصادية "زراعي، وصناعي وتحويلي، وصناعي واستراتيجي، وتجاري، ومالي، ونقل ومواصلات واتصالات، وسياحي"، طبّقت الباحثة اختبار تحليل التباين الأحادي للفروق بين المتوسطات ONEWAY ANOVA، كما يبين الجدول الآتي:

جدول رقم (1) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA
للفرق في حجم مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر حسب القطاعات الاقتصادية

ANOVA						
مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	F	Sig.	القرار عند 0.05
التباين بين المجموعات	2.393	6	.399	7.203	.000	دال
التباين داخل المجموعات	5.648	102	.055			
المجموع	8.040	108				

يبين الجدول رقم (1) أن القيمة المحسوبة $F = 7.203$ أكبر من القيمة الجدولية /2.17/ المأخوذة من جداول توزيع /F/ عند درجتي حرية (6، 102). كما أن احتمال الدلالة $P = 0.000 < \alpha = 0.05$ ، وبالتالي نقبل بالفرضية السابقة، أي يختلف حجم مشاريع الاستثمار الأجنبي في سورية باختلاف القطاعات الاقتصادية. ولتحديد مصادر هذه الفروق طبّقت الباحثة اختبار (LSD) للمقارنات البعدية، كما يبين الجدول الآتي:

جدول رقم (2) نتائج اختبار LSD للفرق في حجم مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر حسب القطاعات الاقتصادية

نطاق عمل (I) الشركة	نطاق عمل الشركة (J)	Mean Difference (I-J)	Std. Error	Sig.	95% Confidence Interval	
					Lower Bound	Upper Bound
القطاع الزراعي	القطاع الصناعي التحويلي	-.44923-*	.08756	.000	-.6229-	-.2756-
	القطاع الصناعي الاستراتيجي	.39429*	.11596	.001	.1643	.6243
	القطاع التجاري	.14154	.09897	.156	-.0548-	.3379
	القطاع المالي	-.47048-*	.09041	.000	-.6498-	-.2912-
	قطاع النقل والمواصلات	-.37412-*	.09378	.000	-.5601-	-.1881-
	القطاع السياحي	-.30667-*	.09606	.002	-.4972-	-.1161-
القطاع الصناعي التحويلي	القطاع الزراعي	.44923*	.08756	.000	.2756	.6229
	القطاع الصناعي الاستراتيجي	-.05495-	.10020	.585	-.2537-	.1438
	القطاع التجاري	.30769*	.07993	.000	.1492	.4662
	القطاع المالي	.02125	.06904	.759	-.1157-	.1582
	قطاع النقل والمواصلات	-.07511-	.07339	.309	-.2207-	.0705
	القطاع السياحي	-.14256-	.07629	.065	-.2939-	.0088
القطاع الصناعي الاستراتيجي	القطاع الزراعي	-.39429-*	.11596	.001	-.6243-	-.1643-
	القطاع الصناعي التحويلي	.05495	.10020	.585	-.1438-	.2537
	القطاع التجاري	-.25275-*	.11031	.024	-.4716-	-.0339-
	القطاع المالي	.07619	.10270	.460	-.1275-	.2799
	قطاع النقل والمواصلات	-.02017-	.10567	.849	-.2298-	.1894
	القطاع السياحي	-.08762-	.10771	.418	-.3013-	.1260
القطاع التجاري	القطاع الزراعي	-.14154-	.09897	.156	-.3379-	.0548
	القطاع الصناعي التحويلي	-.30769-*	.07993	.000	-.4662-	-.1492-
	القطاع الصناعي الاستراتيجي	.25275*	.11031	.024	.0339	.4716
	القطاع المالي	-.32894-*	.08304	.000	-.4936-	-.1642-
	قطاع النقل والمواصلات	-.23258-*	.08670	.009	-.4045-	-.0606-
	القطاع السياحي	.16513	.08916	.067	-.0117-	.3420
القطاع المالي	القطاع الزراعي	.47048*	.09041	.000	.2912	.6498
	القطاع الصناعي التحويلي	-.02125-	.06904	.759	-.1582-	.1157
	القطاع الصناعي الاستراتيجي	-.07619-	.10270	.460	-.2799-	.1275

	القطاع التجاري	.32894*	.08304	.000	.1642	.4936
	قطاع النقل والمواصلات	-.09636-	.07677	.212	-.2486-	.0559
	القطاع السياحي	.16381*	.07955	.042	.0060	.3216
قطاع النقل والمواصلات	القطاع الزراعي	.37412*	.09378	.000	.1881	.5601
	القطاع الصناعي التحويلي	.07511	.07339	.309	-.0705-	.2207
	القطاع الصناعي الاستراتيجي	.02017	.10567	.849	-.1894-	.2298
	القطاع التجاري	.23258*	.08670	.009	.0606	.4045
	القطاع المالي	.09636	.07677	.212	-.0559-	.2486
	القطاع السياحي	-.06745-	.08336	.420	-.2328-	.0979
القطاع السياحي	القطاع الزراعي	.30667*	.09606	.002	.1161	.4972
	القطاع الصناعي التحويلي	.14256	.07629	.065	-.0088-	.2939
	القطاع الصناعي الاستراتيجي	.08762	.10771	.418	-.1260-	.3013
	القطاع التجاري	-.16513-	.08916	.067	-.3420-	.0117
	القطاع المالي	-.16381-*	.07955	.042	-.3216-	-.0060-
	قطاع النقل والمواصلات	.06745	.08336	.420	-.0979-	.2328
*. The mean difference is significant at the 0.05 level.						

يبين الجدول رقم (2) أن هناك فرقاً ذا دلالة إحصائية بين القطاع الزراعي، والقطاع الصناعي الاستراتيجي لصالح القطاع الزراعي، وهناك فرق بين قطاع الصناعات التحويلية، وقطاعي الزراعة والتجارة لصالح قطاع الصناعات التحويلية، وهناك فرق بين القطاع التجاري والقطاع الصناعي الاستراتيجي لصالح القطاع التجاري، وهناك فرق بين القطاع المالي وكل من قطاعات الزراعة والتجارة والسياحة لصالح القطاع المالي، وهناك فرق بين قطاع النقل والمواصلات وكل من قطاعي الزراعة والتجارة لصالح قطاع النقل والمواصلات، وهناك فرق بين القطاع السياحي والقطاع الزراعي لصالح القطاع السياحي. أما بالنسبة إلى قطاعات الصناعات التحويلية والقطاع المالي وقطاع النقل والمواصلات لم نلحظ أي فروق بينها.

وبالنتيجة يمكن ترتيب مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر حسب أهميتها: قطاع الصناعات التحويلية، يليها القطاع المالي، يليها قطاع النقل والمواصلات والاتصالات، يليها القطاع السياحي، يليها القطاع التجاري، يليها القطاع الزراعي، يليها القطاع الصناعي الاستراتيجي. ومن الملاحظ تركز هذه الاستثمارات في قطاع الصناعات التحويلية، والمالي، والنقل والمواصلات بالدرجة الأولى؛ وهذا يفسر توجه الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو القطاعات ذات المردود السريع.

2- اختبار الفرضية الثانية:

يختلف حجم مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في سورية باختلاف المناطق الجغرافية.

لدراسة الفرق في حجم مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر حسب المناطق الجغرافية "المنطقة الشمالية، والمنطقة الوسطى، والمنطقة الساحلية، والمنطقة الجنوبية، والمنطقة الشرقية"، طبّقت الباحثة اختبار تحليل التباين الأحادي للفروق بين المتوسطات ONEWAY ANOVA، كما يبين الجدول الآتي:

جدول رقم (3) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA
للفرق في حجم مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر حسب المناطق الجغرافية

ANOVA						
مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	F	Sig.	القرار عند 0.05
التباين بين المجموعات	6.063	4	1.516	9.068	.000	دال
التباين داخل المجموعات	17.383	104	.167			
المجموع	23.445	108				

يبين الجدول رقم (3) أن القيمة المحسوبة $F = 9.068$ أكبر من القيمة الجدولية /2.45/ المأخوذة من جداول توزيع /F/ عند درجتي حرية (4، 104). كما أن احتمال الدلالة $P = 0.000 < \alpha = 0.05$ ، وبالتالي نقبل بالفرضية السابقة، أي يختلف حجم مشاريع الاستثمار الأجنبي في سورية باختلاف المناطق الجغرافية. ولتحديد مصادر هذه الفروق طبّقت الباحثة اختبار (LSD) للمقارنات البعدية، كما يبين الجدول الآتي:

جدول رقم (4) نتائج اختبار LSDللفرق في حجم مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر حسب المناطق الجغرافية

عمل مكان (I) الشركة	عمل مكان (J) الشركة	Mean Difference (I-J)	Std. Error	Sig.	95% Confidence Interval	
					Lower Bound	Upper Bound
المنطقة الشمالية	المنطقة الوسطى	.44193*	.15986	.007	.1248	.7590
	المنطقة الساحلية	.59740*	.11648	.000	.3664	.8284
	المنطقة الجنوبية	-.28788-	.16177	.078	-.6087-	.0329
	المنطقة الشرقية	.34103*	.14068	.017	.0620	.6201
المنطقة الوسطى	المنطقة الشمالية	-.44193-*	.15986	.007	-.7590-	-.1248-
	المنطقة الساحلية	.30952	.15665	.051	-.0011-	.6202
	المنطقة الجنوبية	-.38095-*	.13382	.005	-.6463-	-.1156-
	المنطقة الشرقية	.04101	.10302	.691	-.1633-	.2453

المنطقة الساحلية	المنطقة الشمالية	-.59740-*	.11648	.000	-.8284-	-.3664-
	المنطقة الوسطى	-.30952-	.15665	.051	-.6202-	.0011
	المنطقة الجنوبية	-.55640-*	.11064	.000	-.7758-	-.3370-
	المنطقة الشرقية	-.07143-	.17467	.683	-.4178-	.2750
المنطقة الجنوبية	المنطقة الشمالية	.28788	.16177	.078	-.0329-	.6087
	المنطقة الوسطى	.38095*	.13382	.005	.1156	.6463
	المنطقة الساحلية	.55640*	.11064	.000	.3370	.7758
	المنطقة الشرقية	.33995*	.12877	.010	.0846	.5953
المنطقة الشرقية	المنطقة الشمالية	-.34103-*	.14068	.017	-.6201-	-.0620-
	المنطقة الوسطى	-.04101-	.10302	.691	-.2453-	.1633
	المنطقة الساحلية	.07143	.17467	.683	-.2750-	.4178
	المنطقة الجنوبية	-.33995-*	.12877	.010	-.5953-	-.0846-
*. The mean difference is significant at the 0.05 level.						

يبين الجدول رقم (4) أن هناك فرقاً دالاً إحصائياً بين المنطقة الشمالية، وكل من المناطق الوسطى والساحلية والشرقية لصالح المنطقة الشمالية، كما أن هناك فرقاً بين المنطقة الجنوبية وكل من المناطق الوسطى والساحلية والشرقية لصالح المنطقة الشمالية. أما بالنسبة إلى المنطقتين الجنوبية والشمالية فلم تلحظ الباحثة أي فرق بينهما.

وبالنتيجة تتركز مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقتين الجنوبية والشمالية بالدرجة الأولى بالموازنة مع المناطق الأخرى. وهذا يدل على تركز مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في المدن الكبرى.

3- اختبار الفرضية الثالثة:

تتأثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة بمجموعة من العوامل (القطاعات الاقتصادية، والفرص الاستثمارية المتاحة، والمناطق الجغرافية، والظروف الاقتصادية المتاحة، والسياسة النقدية، ومعدل النمو الاقتصادي، والقدرة الشرائية، والتضخم، وعوائد الاستثمار الأجنبي المباشر).

التحليل العاملي Factor Analysis هو مجموعة من الأساليب الإحصائية التي تهدف إلى تخفيض عدد المتغيرات أو البيانات المتعلقة بظاهرة معينة. ويبدأ التحليل العاملي ببناء مجموعة جديدة من المتغيرات المحددة على العلاقات في مصفوفة الارتباط، إذ يحول مجموعة المتغيرات إلى مجموعة جديدة مركبة أو المكونات الأساسية التي لا ترتبط كل منها بالأخرى ارتباطاً عالياً. ويجري وضع توافيق خطية للمتغيرات على أساس العوامل التي تنتج عن حساب التباين في مجموعة البيانات ككل، ويشكل التوفيق الأفضل للمكونات الأساسية الأولى العامل الأول. كما يحدد التوفيق الأفضل للمكونات الأساسية الثانية لتغير التباين غير المحسوب في العامل الأول يحدد العامل. ويمكن أن يكون هناك عامل ثالث ورابع، وهكذا تستمر العملية حتى تصبح التباينات جميعها محسوبة، إذ توقف العملية بعد استخراج عوامل قليلة [19].

هناك طرق عدة في التحليل العاملي، وقد اعتمدت الباحثة على طريقة المكونات الأساسية Principal Components؛ لأنها تتميز بالبساطة،وتعتمد أسلوباً رياضياً في الحساب.

يمكّن التحليل العاملي من تحديد مدى تأثير العوامل، أو المؤشرات قيد الدراسة في المتغيّرات التي سقترح بناءً على تقسيم المتغيرات المؤثرة في إدارة الاستثمار المباشر، إلى مجموعة من المتغيرات تربطها علاقة ارتباط قوية، باستخدام التحليل العاملي لكل من المتغيرات المؤثرة في إدارة الاستثمار المباشر على حدا، وهي: "القطاعات الاقتصادية، والمناطق الجغرافية، والفرص الاستثمارية، وعوائد الاستثمار الأجنبي، والسياسة المالية، والتجارة الخارجية، والسياسة النقدية، ومعدل النمو الاقتصادي، والقدرة الشرائية، والتضخم، والظروف الاقتصادية الخارجية"، وبالتالي الوصول إلى دالة معبرة لإدارة الاستثمار الأجنبي المباشر تُرتب من خلالها هذه المتغيرات وفق تشبعاتها.

جدول رقم (5) الإحصاءات الوصفية للمتغيرات المؤثرة في إدارة الاستثمار الأجنبي

Descriptive Statistics

المتغير	Mean	Std. Deviation	Analysis N
القطاعات الاقتصادية	3.3394	.27285	109
المناطق الجغرافية	3.4343	.46593	109
الفرص الاستثمارية	3.7936	.33937	109
عوائد الاستثمار الأجنبي	3.1995	.29420	109
السياسة المالية	3.1865	.33157	109
التجارة الخارجية	3.1995	.41913	109
السياسة النقدية	3.8532	.40140	109
معدل النمو الاقتصادي	4.3609	.32116	109
القدرة الشرائية	3.4373	.45969	109
التضخم	3.9235	.54174	109
الظروف الاقتصادية الخارجية	4.1040	.45744	109

يبين الجدول رقم (5) أن أعلى متوسط كان لصالح معدل النمو الاقتصادي، فالظروف الاقتصادية الخارجية في المرتبة الثانية، والتضخم في المرتبة الثالثة، والسياسة النقدية في المرتبة الرابعة، والفرص الاستثمارية في المرتبة الخامسة،والقدرة الشرائية في المرتبة السادسة، والمناطق الجغرافية في المرتبة السابع، والقطاعات الاقتصادية في المرتبة الثامنة، وعوائد الاستثمار الأجنبي في المرتبة التاسعة، والتجارة الخارجية في المرتبة العاشرة، والسياسة المالية في المرتبة الأخيرة.

كما يبين الجدول (6) أن قيمة اختبار KMO تساوي 0.536، أي أكبر من الحد الأدنى الذي اشترطه Kaiser، الذي يبلغ (0.50)، وبالتالي يمكننا الحكم بكفاية حجم العينة.

جدول رقم (6) كفاية حجم العينة للمتغيرات المؤثرة في إدارة الاستثمار الأجنبي

KMO and Bartlett's Test		
Kaiser-Meyer-Olkin Measure of Sampling Adequacy.		.536
Bartlett's Test of Sphericity	Approx. Chi-Square	377.128
	df	55.000
	Sig.	.000
Determinant = .026		

كما نلاحظ أن قيمة المحدد $Deter\min ant = 0.026 > 0.0001$ [20](1)؛ وبالتالي نقول بعدم وجود مشكلة للازدواج الخطي بين المتغيرات، ومن هنا يمكن الحصول على مقلوب مصفوفة الارتباط، وذلك أن محدد المصفوفة لا يساوي الصفر. ومن ثم الحصول على الجدول الآتي الذي يبين مدى كفاية حجم العينة.

جدول رقم (7) التباين الكلي المفسر للمتغيرات المؤثرة في إدارة الاستثمار الأجنبي

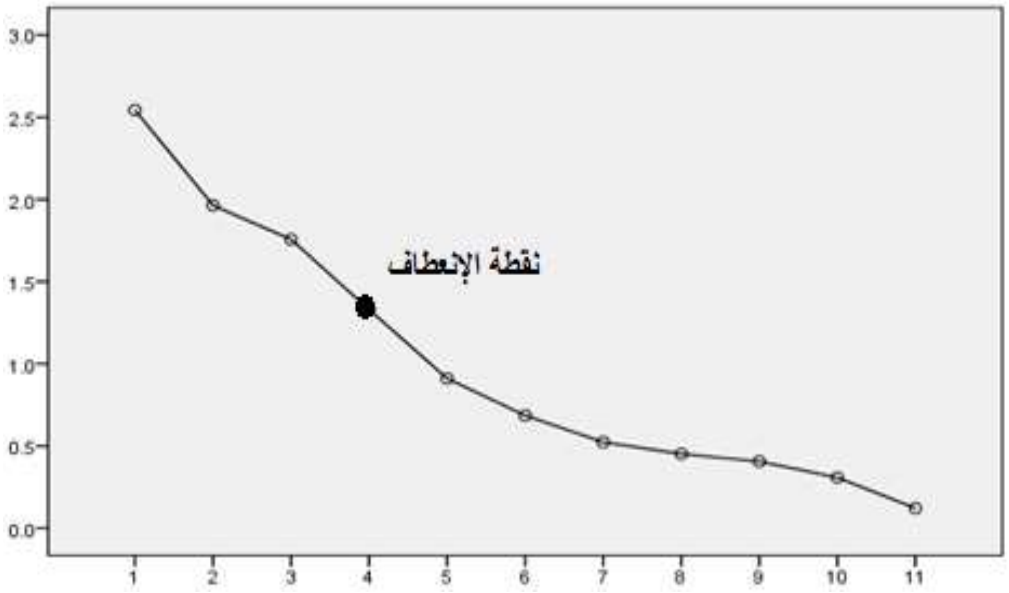
Total Variance Explained

Component	Initial Eigenvalues			Extraction Sums of Squared Loadings			Rotation Sums of Squared Loadings		
	Total	% of Variance	Cumulative %	Total	% of Variance	Cumulative %	Total	% of Variance	Cumulative %
1	2.543	23.121	23.121	2.543	23.121	23.121	2.306	20.964	20.964
2	1.964	17.852	40.973	1.964	17.852	40.973	1.824	16.580	37.544
3	1.757	15.970	56.944	1.757	15.970	56.944	1.808	16.438	53.982
4	1.329	12.086	69.029	1.329	12.086	69.029	1.655	15.047	69.029
5	.910	8.276	77.306						
6	.686	6.234	83.539						
7	.524	4.760	88.299						
8	.452	4.107	92.406						
9	.406	3.689	96.096						
10	.308	2.800	98.896						
11	.121	1.104	100.000						
Extraction Method: Principal Component Analysis.									

يبين الجدول رقم (7) الجذور الكامنة لمصفوفة الارتباطات (تباين المكونات)، ومجموعها يساوي رتبة المصفوفة، ويساوي/11/ بقدر عدد المتغيرات، إذ إنّ المكون الرئيس الأول له أكبر جذر كامن (أو تباين المكون)، ويساوي /2.543/، ويفسر /23.121 %/، وإن المكون الثاني له جذر كامن /1.964/، ويفسر /17.852%/، والمكون الثالث له جذر كامن / 1.757/، ويفسر / 15.970%/، وأخيراً المكون الرابع له جذر كامن /1.329/، ويفسر / 12.086%/. هذه المكوّنات الرئيسة الأربعة لها الإسهام الأكبر في التباين الكلي المفسر، فقد بلغ مجموع ما

[1]– ينبغي أن يكون محدد المصفوفة أكبر من 0.0001 كيلا يكون هناك مشكلة ارتباط ذاتي بين المتغيرات.

تفسره /69.029 %/من التباين الكلي، وبالتالي في نموذج إدارة الاستثمار الأجنبي المباشر المقترح، ونلاحظ أنه استغنى عن المكونات التي لها جذور كامنة أقل من الواحد الصحيح. وتبيّن أيضاً أن المكون الأول قبل الحل الأمثل وبعده كان له الأثر الأكبر، فهو مسؤول عن 23.543% و 20.964% من التباينات الكلية في النموذج قبل التدوير وبعده. ونلاحظ أن توزيع التباينات بين المكونات أصبح أفضل بعد التدوير، فلم يعد ذلك الفرق الكبير بين تشاركيات المكونات، ويبدو ذلك واضحاً بالنسبة للمكونات جميعها، والشكل الآتي يبيّن نقطة الانعطاف؛ وهي النقطة التي يأخذ عندها المحني اتجاهاً آخر (حسب عدد المكونات المفترضة التي تكون جذورها الكامنة أكبر من الواحد).



الشكل رقم (1) العلاقة بين الجذور الكامنة ورقم المكون

يبين الشكل (1) أن هناك أربع مكونات تسهم بنسبة 69.029 % من تفسير التباينات الكلية للمتغيرات، لأنها قيمة جذورهم الكامنة أكبر من /1/؛ وبذلك تكون نقطة القطع هي النقطة التي يأخذ عندها هذا المنحني اتجاهاً آخر، بدءاً من النقطة الخامسة (0.910) التي تلي آخر مكون، وقيمته /1.329/. ثم يستمر بعدها المنحني بهذا الشكل (الهبوط) إلى المكون الحادي عشر عند القيمة /0.121/.

جدول رقم (8) مصفوفة المكونات أو العوامل بعد التدوير

Rotated Component Matrix[a]

		Component			
رمز المتغير	المتغيرات	1	2	3	4
X_1	السياسة المالية	.826			
X_2	الظروف الاقتصادية الخارجية	.751			
X_3	التضخم	-.690-			
X_4	معدل النمو الاقتصادي	.637			

X_5	التجارة الخارجية		.764		
X_6	المناطق الجغرافية		-.728-		
X_7	السياسة النقدية			.861	
X_8	الفرص الاستثمارية			.754	
X_9	عوائد الاستثمار الأجنبي			.526	
X_{10}	القدرة الشرائية				-.859-
X_{11}	القطاعات الاقتصادية				.747

يوضح الجدول رقم (8) ترتيب المتغيرات وفق الأهمية النسبية في تفسير التباين الكلي للمكونات الأربع.

بالنسبة للمكون الأول كان له الأثر الأكبر في إدارة الاستثمار المباشر وفق المتغيرات الداخلة في هذا المكون، وقد رتبت هذه المتغيرات وفق الأهمية النسبية في تفسير التباين الكلي للمكون كما يأتي:

1- السياسة المالية: وكان التشبع الخاص بها /0.826/، وهذا يعني بأنها تسهم بنسبة /82.6%/ من التباين الكلي المفسر.

2- الظروف الاقتصادية الخارجية: وكان التشبع الخاص بها /0.751/، وهذا يعني بأنها تسهم بنسبة /75.1%/ من التباين الكلي المفسر.

3- التضخم: وكان التشبع الخاص به /0.69-/، وهذا يعني بأنه يسهم بنسبة /69%/ من التباين الكلي المفسر. وقد كان له أثر سالب في إدارة الاستثمار الأجنبي المباشر.

4- معدل النمو الاقتصادي: وكان التشبع الخاص به /0.637 /، وهذا يعني بأنه يسهم بنسبة /63.7%/ من التباين الكلي المفسر.

أما بالنسبة للمكون الثاني فقد احتل المرتبة الثانية في إدارة الاستثمار المباشر وفق المتغيرات الداخلة في هذا المكون، وقد رتبت هذه المتغيرات وفق الأهمية النسبية في تفسير التباين الكلي للمكون كما يأتي:

1- التجارة الخارجية: وكان التشبع الخاص به /0.764/، وهذا يعني بأنه يسهم بنسبة /76.4%/ من التباين الكلي المفسر.

2- المناطق الجغرافية: وكان التشبع الخاص به /0.728-/، وهذا يعني بأنه يسهم بنسبة /72.8%/ من التباين الكلي المفسر.

أما بالنسبة للمكون الثالث فقد احتل المرتبة الثالثة في إدارة الاستثمار المباشر وفق المتغيرات الداخلة في هذا المكون، وقد رتبت هذه المتغيرات وفق الأهمية النسبية في تفسير التباين الكلي للمكون كما يأتي:

1- السياسة النقدية: وكان التشبع الخاص بها /0.861/، وهذا يعني بأنها تسهم بنسبة /86.1%/ من التباين الكلي المفسر.

2- الفرص الاستثمارية: وكان التشبع الخاص بها /0.754/، وهذا يعني بأنها تسهم بنسبة /75.4%/ من التباين الكلي المفسر.

3- عوائد الاستثمار الأجنبي المباشر: وكان التشبع الخاص بها /0.526/، وهذا يعني بأنها تسهم بنسبة /52.6%/ من التباين الكلي المفسر.

أما بالنسبة للمكون الرابع فقد احتل المرتبة الرابعة في إدارة الاستثمار المباشر وفق المتغيرات الداخلة في هذا المكون، وقد رتبت هذه المتغيرات وفق الأهمية النسبية في تفسير التباين الكلي للمكون كما يأتي:

1- القدرة الشرائية: وكان التشبع الخاص بها /-0.859/، وهذا يعني بأنها تسهم بنسبة /85.9%/ من التباين الكلي المفسر. وقد كان لها أثر سالب في إدارة الاستثمار الأجنبي المباشر.

2- القطاعات الاقتصادية: وكان التشبع الخاص بها /0.747/، وهذا يعني بأنها تسهم بنسبة /74.7%/ من التباين الكلي المفسر.

بناءً على ذلك:

تكون الدالّة Y_p: دالّة إدارة الاستثمار الأجنبي المباشر؛ وهي تمثل مجموع المكونات كما يأتي:

$$Y_p = FACT_1 + FACT_2 + FACT_3 + FACT_4$$

$$FACT_1 = 0.826.X_1 + 0.751.X_2 - 0.69.X_3 + 0.637.X_4$$

$$FACT_2 = 0.764.X_5 - 0.728.X_6$$

$$FACT_3 = 0.861.X_7 + 0.754.X_8 + 0.526.X_9$$

$$FACT_4 = -0.859.X_{10} + 0.747.X_{11}$$

بالتالي فإن النموذج المعبر عن الاستثمار الأجنبي المباشر يأخذ الشكل:

$$Y_p = 0.826.X_1 + 0.751.X_2 - 0.69.X_3 + 0.637.X_4 + 0.764.X_5 - 0.728.X_6 + 0.861.X_7 + 0.754.X_8 + 0.526.X_9 - 0.859.X_{10} + 0.747.X_{11}$$

إذ إنّ:

X_1 : السياسة المالية.

X_2 : الظروف الاقتصادية الخارجية.

X_3 : التضخم.

X_4 : معدل النمو الاقتصادي.

X_5 : التجارة الخارجية.

X_6 : المناطق الجغرافية.

$X7$: السياسة النقدية.

X_8 : الفرص الاستثمارية المتاحة.

X_9 : عوائد الاستثمار الأجنبي المباشر.

X_{10} : القدرة الشرائية.

X_{11} : القطاعات الاقتصادية.

وبالتالي نقبل بالفرضية، أي أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتأثر بمجموعة العوامل (القطاعات الاقتصادية، والفرص الاستثمارية المتاحة، والمناطق الجغرافية، والظروف الاقتصادية المتاحة، والسياسة

النقدية، ومعدل النمو الاقتصادي، والقدرة الشرائية، والتضخم، وعوائد الاستثمار الأجنبي المباشر). ويظهر هذا التأثير بشكل سلبي بالنسبة للتضخم والقطاعات الاقتصادية، وبشكل إيجابي في باقي القطاعات الأخرى.

مما سبق يمكن الاعتماد على الأساليب الكمية بما تتضمنه من اختبارات إحصائية ونماذج رياضية في معالجة أوجه الخلل والقصور في الاستثمار الأجنبي المباشر. إذ تمكن من دراسة مجموعة العوامل المؤثرة في إدارة الاستثمار الأجنبي المباشر، وفرزها حسب أهميتها النسبية، وبيان إذا كان تأثيرها إيجاباً أو سلباً، إذ تتيح البدء بتصحيح المسار في هذا النوع من الاستثمارات بدءاً من العامل الأكثر أهمية في درجة التأثير، وهكذا بالتدرج. يوضع إطار زمني ومكاني يعالج من خلاله الجوانب السلبية، ويحافظ على الجوانب الإيجابية، بما يضمن المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

الاستنتاجات والتوصيات:

أ- الاستنتاجات:

1- يختلف حجم مشاريع الاستثمار الأجنبي في سورية باختلاف القطاعات الاقتصادي، فتتركز مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاعات الصناعات التحويلية، والقطاع المالي، والنقل، والمواصلات، والاتصالات بالدرجة الأولى بالموازنة بالقطاعات الأخرى. ويعود سبب ذلك إلى توجه مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر نحو القطاعات ذات المردود السريع.

2- يختلف حجم مشاريع الاستثمار الأجنبي في سورية باختلاف المناطق الجغرافية، فتتركز مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقتين الجنوبية والشمالية بالدرجة الأولى بالموازنة بالمناطق الأخرى.

3- توصل البحث إلى نموذج كمي لإدارة الاستثمار الأجنبي في سورية يأخذ بالاهتمام متغيرات: "السياسة المالية، والظروف الاقتصادية، والتضخم، ومعدل النمو الاقتصادي، والتجارة الخارجية، والمناطق الجغرافية، والسياسة النقدية، والفرص الاستثمارية، وعوائد الاستثمار الأجنبي المباشر، والقدرة الشرائية، والقطاعات الاقتصادية"، ويحدد إذا كانت تؤثر سلباً أو إيجاباً في إدارة الاستثمار الأجنبي المباشر، وفرزها حسب أهميتها النسبية، تمهيداً لإعادة النظر في هذه العوامل ومعالجة أوجه الخلل والقصور فيها.

4- إن الإصلاحات الاقتصادية في سورية على الأصعدة كافة، ولاسيما التشريعية والقانونية أسامت في دفع المنتجين إلى الاستثمار في المجالات المختلفة، كما شجعت على تدفق رؤوس الأموال الخارجية والأجنبية، وعلى تأمين فرص عمل للأفراد في المجتمع السوري. غير أن غالبية الاستثمارات اتجهت إلى القطاعات ذات المردود السريع، وتمركزت في المدن الكبرى، ما سبب فقدان سورية بعض الفرص الاستثمارية بسبب غياب المعلومات عن ميزات الاستثمار في بعض المناطق النائية، وعدم تهيئة فرص الاستثمار، وضعف البنية التحتية الاستثمارية في هذه المناطق.

ب- التوصيات:

بناءً على النتائج التي انتهى إليها البحث، نورد فيما يأتي مجموعة من التوصيات والمقترحات التي نأمل أن تسهم في تحسين مناخ الاستثمار في سورية وتتمثل بالآتي:

1- المراجعة الدورية للبيئة التشريعية للاستثمار ،وإلغاء تعدد القوانين المنظمة لعملية الاستثمار، وتهيئة الظروف المناسبة لإصدار تشريع موحد يتصف بالوضوح والشفافية والاستقرار وعدم التناقض ينظم القطاعات جميعها، وإتاحة الفرصة لإيجاد جهة واحدة لرعايته، وتعديل كافة القوانين والتشريعات القديمة، وجعلها تتواكب مع التطورات الاقتصادية

العالمية ومع العصر، مع ضرورة اعتماد قوانين منع الاحتكار وتطبيقها ودعم المنافسة ومكافحة الفساد والسوق الموازية. لقد صار مهماً أن تدرك الحكومة ضرورة بذل الجهود من أجل التطوير التشريعي والتنظيمي والإداري لأجل جذب تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة بشكل أفضل، فموطن الاستثمارات الأجنبية هو المكان الذي تستطيع فيه الحصول منه على عوائد مناسبة، وبالتالي تحقيق الفائدة للشركات الأجنبية وللدولة المضيفة للاستثمارات.

2- تعديل بعض أحكام قانون الاستثمار بهدف منح مزيد من الإعفاءات الضريبية والتسهيلات للمستثمرين، وزيادة عدد القطاعات الاقتصادية المشمولة بأحكامه، إذ يمكن استخدام هذه الإعفاءات الضريبية بوصفها أداة خاصة لتحفيز الاستثمار وتوجيهه نحو مناطق جغرافية معينة، كالمحافظات النامية (التوزع المتناسب للمشاريع)، أو للمشاريع الإستراتيجية الكبيرة، أو للاستثمارات الكبيرة، أو للاستثمارات المجدية اقتصادياً والمعرضة للمخاطر، أو للشركات التي تعيد استثمار أموالها في الداخل،والتوسع في المنشآت الديناميكية النشطة، أو المشاريع المخصص إنتاجها بكامله للتصدير، وللمشاريع التي تستوعب أعداداً كبيرة من الأيدي العاملة.

3- تحديث الخارطة الاستثمارية، وتطويرها باستمرار وبالتنسيق مع الوزارات والجهات المعنية، وبما ينسجم مع محددات التخطيط الإقليمي، ويراعي توفر الموارد الطبيعية والبشرية في كل محافظة، وأولويات التنمية القطاعية والإقليمية وفقاً لتوجهات الخطة الخمسية الحادية عشرة لمختلف المناطق، وحسب المستوى التنموي.

4- إعداد خطة ترويجية تشمل قطاعات الاستثمار جميعها في سورية بالتعاون مع الوزارات جميعها والجهات المعنية وبالتنسيق مع الفعاليات الاقتصادية في القطاعين الخاص والمشترك، وتطوير أدوات الترويج الداخلي والخارجي للاستثمار، وتوحيد مرجعياته بين الجهات المتعددة عن طريق تنفيذ العديد من المؤتمرات السنوية والندوات وورشات عمل محلية وخارجية، وإحداث بنك معلومات خاص بالاستثمار، ونشر فرص الاستثمار المتاحة، وإنشاء شبكة معلومات حول الأسواق الخارجية وفرص التصدير، بالإضافة إلى تنفيذ عدد من المسوح الإحصائية لرفد هذا البنك بالمعلومات، بما يسهم في بناء صورة إيجابية لسورية بوصفها موقعاً للاستثمارات الأجنبية المباشرة، ويحسن موقعها لاستهداف أسواق خارجية لجذبها وجذب مستثمريها للاستثمار في سورية.

5- تعديل أساليب التحفيز لجذب الاستثمار وفقاً للقطاعات والمناطق الجغرافية التي تسعى الدولة إلى تطويرها.

6- تقوية البنيات التحتية المهمة ودعمها، خاصة في مجال الاتصالات، وتقنية المعلومات للوصول بها إلى المستويات العالمية، بالإضافة إلى تطوير البنية التكنولوجية الوطنية المتمثلة في تحقيق الروابط بين المؤسسات الأكاديمية، ووحدات البحث والتطوير والصناعة. بالإضافة إلى ضرورة تحسين دور البنوك، وأسواق رأس المال.

7- توفير الحماية المناسبة لمنتجات المشاريع الاستثمارية في البلدان النامية من منافسة المنتجات المثيلة المستوردة، خاصة خلال السنوات الأولى من تشغيل المشروع.

8- تنسيق سياسة التوظيف لتمكين المستثمرين الأجانب من استخدام القوى العاملة الوافدة في المجالات التي لا تتوفر فيها المهارات والإمكانات المحلية، وينبغي كذلك بذل الجهود بتدريب القوى العاملة الوطنية وتطويرها، بما يتلاءم مع المتطلبات الوظيفية وزيادة الإنتاجية لتتساوى مع الزيادة في المرتبات.

9- تمتلك سورية إمكانيات محلية غير مستغلة بطريقة فعالة، بسبب عدم الصرامة في تنفيذ الاستراتيجيات، لذلك يجب العمل على تحسين مستوى الأداء الصناعي للمؤسسات المحلية، وتهيئة الظروف اللازمة للاندماج في الأسواق الدولية.

المراجع:

1- القاضي، دلال؛ عبد الله، سهيلة؛ البياتي محمود، *الإحصاء للإداريين والاقتصاديين*، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2005، 211.

2- فضلية، عابد، *واقع الاستثمار في سورية في ظل قانون الاستثمار رقم /10/ لعام 1991*، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد السابع عشر، العدد الثاني، 2001، 85-136.

3- المجالي، إياد خالد شلاش، *أثر المتغيرات الاقتصادية في حجم الاستثمار الأجنبي في بورصة عمان للأوراق المالية خلال الفترة (1994-2009)- دراسة تحليلية*، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (27)، العدد الرابع، 2011، 333-361.

4- غانم، عدنان؛ المسيبلي، لبنى حسين صالح، *دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في التنمية الاقتصادية في الجمهورية اليمنية*، مجلة جامعة دمشق، المجلد (19)، العدد الثاني، 2003، 167-208.

5- BOLBOL, A &MOHAMMED, M. O, *Arab Stock Market and Capital Investment, Amf Economic* Papers, NO8, 2004,1-36.

6- الخشمان، هيثم، *إسهام الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي في ظل اقتصاد منفتح الأردن (1970-2004)*، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن، 2006، 5.

7- بوادقجي، عبد الرحيم؛ الجندي، خزامى عبد العزيز، الاستثمار في الجمهورية العربية السورية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (26)، العدد الثاني، 2010، 609-649.

8- الربيعي، رجاء خضر، *أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على بعض القطاعات الاقتصادية والناتج المحلي الإجمالي*، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الكوفة، 2001، 14.

9- قدي، عبد المجيد، *المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية*، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، 251.

10- فهمي، عبد العزيز، *موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية*، دار النهضة، بيروت، 1980، 330.

11- محمد، أميرة، *محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية*، دراسة مقارنة (تركيا، كوريا الجنوبية، مصر)، الدار الجامعية، مصر، 2005، 119

12- العسلي، عصام جميل، *الاستثمار العربي والأجنبي والمخاطر غير التجارية التي يتعرض لها (مع إشارة إلى الجمهورية العربية السورية)*، مطبعة طربين، دمشق، 2002، 120

13- عباس، علي، *إدارة الأعمال الدولية*، دار المسيرة، الأردن، 2009، 121-122

14- أبو قحف، عبد السلام، *الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية*، مؤسسة الشباب الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003، 15

11- النجار، فريد، *الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي*، مؤسسة شباب الجامعية، مصر، 2000، ص23.

15- ROOT. F. R. *International Trade And Investment– South western Publishing* – Cincinnati – how – 1994- 95.

16- الكفري، مصطفى العبد الله، *الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية*، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثالثة والعشرون، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق، 2010، 7

17- صندوق النقد الدولي، مؤسسة التمويل الدولية، *الاستثمار الأجنبي المباشر (الدروس المستفادة من الخبرات العلمية)*، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، 1997، 9

18- السميران، محمد مطرود – *قياس الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية المباشرة على الاقتصاد الأردني* – رسالة دكتوراه– جامعة دمشق – سورية – 2008، 21-22.

19- جودة، محفوظ، *التحليل الإحصائي المتقدم باستخدام SPSS*، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2008، 159.

20- نجيب، حسين علي؛ الرفاعي، غالب عوض، *تحليل ونمذجة البيانات باستخدام SPSS*، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، 403.